(14 أكتوبر) تستكمل استعراض وثيقة (إعلان الدوحة) الصادرة عن المؤتمر العربي للسكان والتنمية الواقع والآفاق

المؤتمرون يحثون الدول العربية على الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة الإنجابية وتجنيب الإناث الزواج المبكر

الدعوة إلى تكثيف البرامج الإعلامية والإرشادية والتوعية السكانية من أجل تحسين الصحة الإنجابية وتغيير السلوك الإنجابي

عرض / بشير الحزمي:

مثل المؤتمر العربي للسكان والتنمية الواقع والآفاق محطة رئيسية للمراجعة الثالثة بمناسبة مرور عام على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة عام 1994م إضافة إلى أن هذا العام يشكل منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015م.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة (إعلان الدوحة) الذي لخص الوضع السكاني في المنطقة العربية والتحديات والفرص وقدم رؤية إستراتيجية عربية يمكن في ضوئها التخطيط الواقعي والعلمي التنموي لبلوغ مؤتمر السكان والتنمية الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا ذات الأولوية.

صحيفة 14 أكتوبر ونظراً لما تمثله هذه الوثيقة من أهمية قصوى ومرجعية لا غنى عنها للباحثين والمهتمين والجهات المعنية بالقضية السكانية تستكمل استعراض محتواها وإلى ما جاء في توصياتها:-

فقد دعا المشاركون في المؤتمر الحكومات العربية وكافة شركاء التنمية على المستوى الوطني والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لمضاعفة جهودها وتعميق الشراكة فيما بينها لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبالتفاعل مع الأهداف الإنمائية للألفية وبغرض صياغة توجهات وتوصيات تضمن متابعة تحقيق هذه الأهداف خلال السنوات الخمس القادمة في ضوء الفرص والتحديات السكانية المطروحة آخذين بالاعتبار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع السكانية في الدول العربية خاصة ما يتعلق منها بتمكين المرأة والشباب وانتقال قوة العمل العربية داخل المنطقة العربية وخارجها وهي تداعيات تقتضي جهوداً أكثر كثافة وتركيزاً للارتقاء بنوعية حياة المواطنين في المنطقة دون أي تمييز ويؤكد المشاركون ضرورة اعتماد مقاربة الحقوق ومقاربة التنمية المستدامة والمقاربات الأخرى المعنية بإدماج النوع الاجتماعي والمحافظة على سلامة البيئة واستدامتها وبناء القدرات والوصول إلى النتائج لضمان الالتزام والوفاء بمتطلبات الارتقاء بنوعية الحياة المرغوبة.

ففي مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية حث المشاركون الدول العربية على الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة الإنجابية المواكب لدورة الحياة وتجنيب الإناث الزواج والحمل والإنجاب المبكر وتوفير المعلومات والخدمات بنوعية جيدة لتمكن الأزواج في كافة المناطق من اتخاذ القرارات الإنجابية المناسبة والمبنية على المعرفة الصحيحة وممارسة حقوقهم في الحصول على الخدمات بنوعية جيدة دون أية معوقات مالية أو ثقافية أو مؤسسية أو غيرها.

كما وجهوا الدعوة للحكومات العربية لايلاء اهتمام خاص ومكثف بالصحة الإنجابية للمراهقين والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر الصحية ولاسيما مخاطر مرض نقص المناعة (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسياً وذلك بتلبية احتياجاتهم المعرفية والخدماتية من خلال المشاريع المباشرة ومن خلال تعزيز وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

بالإضافة إلى تبني تدابير وقائية وعلاجية للارتقاء بصحة الأطفال والحد من أمراض ووفيات الأمهات وتجنيبهن المخاطر وذلك بتطوير الخدمات والنظم الصحية بما في ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة والبنية التحتية الداعمة وتعديل السلوكيات الإنجابية للحد من مخاطر المرض والوفاة.

بما في ذلك دعم البحث العلمي والدراسات في مختلف مجالات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بما فيها وفيات الأطفال والأمهات وتكثيف البرامج الإعلامية والإرشادية والتوعية السكانية من أجل تحسين الصحة الإنجابية وتغيير السلوك الإنجابي.

وفي مجال النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وجه المشاركون الدعوة للحكومات العربية لإدماج آليات تحقيق النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وإلغاء جميع أشكال التمييز ضدها في الإستراتيجيات والخطط التنموية الكلية والقطاعية وبخاصة تكافؤ فرصها في التعليم والحصول على الخدمات الصحية والتشغيل وإدارة الموارد واستقلالية القرار المالي وحث الحكومات على تفعيل القرارات والتشريعات التي توسع نطاق مشاركة المرأة بالقرار السياسي والتشريعي وتمكين المرأة من الاستفادة من الفرص المتكافئة للحراك المهني والإداري والتنفيذي والسياسي خاصة على المستويات العليا ومواجهة كافة العقبات القانونية والثقافية التي تحول دون ذلك و اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لنشر وتفعيل المعايير والإجراءات الوطنية والدولية المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة وطالبوا بوضع الآليات والتدابير لتنمية قدرات العاملين في مجال حقوق وحماية المرأة والشابة وتمكينهم مؤسسياً من أجل الارتقاء بنوعية أدائهم لتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع مع التأكيد على حق ذوي الإعاقات من النساء في التشغيل والتأهيل وتوفير الخدمات.

أما ما يتعلق بتمكين الشباب وتوسيع خياراتهم في المشاركة فقد دعا المشاركون الدول إلى إعداد الإستراتيجيات والخطط والبرامج وزيادة الاستثمارات في مشروعات الشباب في مجالات التعليم والتدريب وبناء القدرات وفي مجال الحماية من المخاطر الصحية مع التركيز على الفئات المهمشة والأكثر عرضة للإيدز والمخدرات وفي المشاركة المجتمعية وإتاحة الفرص المتكافئة للتشغيل والإنتاج والمشاركة السياسية ووضع أنظمة متابعة وتقييم وتطوير للإستراتيجيات.

كما وجهوا الدعوة للحكومات العربية إلى دعم وتطوير قدراتها الوطنية لتنمية رأسمالها البشري الشبابي معرفياً ومهارياً وتوسيع خيارات مشاركتهم الاقتصادية والسياسية وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إدماج قضايا السكان في السياسات والخطط التنموية الكلية والقطاعية وضمان التكامل بينهما.

وطالبوها بإجراء مسوح وبحوث حول مختلف أبعاد الشباب وبحوث نوعية على مستوى الدول العربية حول القيم الشبابية لرصد التحولات في هذا المجال وإدماج السياسات والقضايا الشبابية في السياسات والإستراتيجيات التنموية الوطنية بما في ذلك تنمية القدرات المؤسسية الحكومية والأهلية لتكون أكثر استجابة لمتطلبات مشاركة الشباب بقراراتها ونشاطاتها.

وفيما يخص الهجرة الداخلية والدولية والتنمية فقد طالب المؤتمرون بدعم وتطوير نظم وآليات توفير المعلومات الكمية والنوعية حول مختلف أبعاد الهجرة الدولية لتسهم في معالجة الفجوة المعلوماتية وإعداد سياسات إقليمية ووطنية وإعداد مؤشرات متابعة وتقييم لهذه السياسات ورصد المستجدات في ظاهرة الهجرة وكذا تفعيل أدوار المؤسسات البحثية في الدول العربية في مجال البحوث والدراسات المعنية بالهجرة الدولية ولاسيما تلك الهادفة إلى تعظيم الفائدة من الهجرة والحد من سلبياتها وتوظيفها بهدف تعزيز التكامل بين أسواق العمل العربية.

بالإضافة إلى تعزيز السياسات الوطنية والمتعددة القطاعات والشراكة مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية والجاليات المهاجرة وتوفير الدعم الفني للمؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات الوطنية وتنسيق التنفيذ والمتابعة معها وتفعيل السياسات الوطنية والعربية الهادفة إلى تعظيم الفائدة من مردود الهجرة بالتركيز على التوظيفات التنموية لتحويلات المهاجرين وللكفاءات المهاجرة وتلك الرامية إلى توسيع القدرات التنافسية للعمالة العربية على الساحة الدولية.

كما شددوا على ضرورة تكثيف فرص الحوار والشراكة بين دول الإرسال ودول الاستقبال لتيسير تنقل العمل بما يستجيب لحاجيات كلا الطرفين وللحد من الهجرة غير النظامية ومكافحة شبكات المتاجرة بالمهاجرين ولتعظيم الفائدة المتبادلة من حراك وتنقل العمل في ضوء التحولات القائمة والمتوقعة في المجالات الاقتصادية والديمغرافية ووضع السياسات والإستراتيجيات المناسبة لتقوية أواصر العلاقة بين المهاجرين العرب وبلدانهم بما يعود بالنفع على كافة الأطراف وزيادة الإسهام في نقل التقنية وتعزيز الاستثمار في الدول العربية وطالبوا جامعة الدول العربية بتنسيق الجهود وتشكيل فريق عمل يضم خبراء ومتخذي قرارات ومنظمات دولية وإقليمية ذات العلاقة من اجل إعداد خطة عمل تتبناها الجامعة لبلورة سياسات للتوظيف التنموي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعمل على معالجة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعظيم جهود التنمية البشرية (تعليماً وتدريباً وتأهيلاً) وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ورفع القيود أمام تنقل العمالة الخليجية بين دول المجلس ووضع ضوابط أمام استقدام وتشغيل العمالة الأجنبية مع إعطاء أولوية التشغيل للعمالة العربية ووضع السياسات والإستراتيجيات للحد من الهجرة الداخلية ولاسيما من الريف إلى المدينة وخاصة بين الشباب.

بالإضافة إلى حث الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية على معالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة القصيرة وتوفير الخدمات والحماية للمهاجرين.

وأما فيما يتعلق بالمسنين فقد وجه المشاركون الدعوة إلى إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع المسنين وظروف معيشتهم الاجتماعية والصحية بما فيها النفسية وبالتركيز على دورهم ومشاركتهم لتعظيم الاستفادة من خبراتهم المتراكمة والعمل على إعداد السياسات والإستراتيجيات والبرامج اللازمة لتقديم الدعم والرعاية لهم وفي مجال الشراكة والتطوير المؤسسي وبناء القدرات دعا المشاركون في المؤتمر الدول في دعم القدرات المؤسسية والبشرية والتشريعية للمجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية مالياً وفنياً لتمكينها من القيام بأدوار أكثر فاعلية ودعوة الدول التي لا توجد بها مؤسسات خاصة بالعمل السكاني إلى سرعة المبادرة بإنشائها.

كما وجهوا الدعوة لكل من جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى ذات العلاقة إلى المبادرة بإعداد خطط وبرامج لتطوير قدرات المجالس واللجان والمؤسسات ومن في حكمها والنهوض بدورها وتقديم الدعم اللازم للدول التي تخطط لإنشاء هذه المؤسسات أو الهيئات.

إلى جانب دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تنظيم لقاء إقليمي بعد سنتين للتقييم المرحلي لإستراتيجيات ومنهجيات بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2014م وتشكيل لجنة تضم الجهات الثلاث المذكورة واللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر لمتابعة توصيات إعلان الدوحة. بما في ذلك دعوة الجامعة العربية إلى القيام بالمزيد من التنسيق على المستوى الإقليمي لجميع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال السكان والتنمية من اجل تخطيط وإعداد مبادرات إقليمية مشتركة ومن أجل تعبئة الموارد وتعظيم توظيفها والعمل على عقد اجتماعات فنية دورية متخصصة بالقضايا السكانية ذات الأولوية وأكدوا ضرورة تطوير الشراكة بين الأطراف العاملة في قضايا السكان على المستوى العربي والمحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة وتفعيل التعاون بين البلدان العربية وتشجيع تبادل الخبرات بينها والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة الدول العربية لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني.

وحث المشاركون الدول على توفير الموارد المالية المطلوبة لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني لتفادي الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية وخاصة على الفئات الأكثر احتياجاً.

أما ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والبحث والتطوير فقد دعا المشاركون جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاسكوا إلى تحديث قواعد البيانات والمعلومات الإقليمية المتعلقة بمختلف أبعاد وقضايا السكان والتنمية وصحة الأسرة في المنطقة ونشرها وإتاحتها للباحثين ومتخذي القرار و التوسع في دعم بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالات البحث وجمع المعلومات من خلال التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة بالعينة بقضايا السكان كالشباب والمرأة والطفولة والإعاقة .. إلخ وبناء القدرات في مجال التحليل المعمق والتحليل الموجه للسياسات واستخدام البرمجيات والأساليب الكمية.

ودعوا الدول إلى التوسع في توفير البيانات السكانية والبيانات ذات العلاقة من خلال تنفيذ عمليات البحوث الميدانية وجمع البيانات والتحليل المعمق الكمي والنوعي وإجراء الدراسات المقارنة بين الدول من اجل تفعيل توظيف النتائج والخبرة المتراكمة والممارسات الجيدة ولتطوير تحديث السياسات والبرامج ومتابعتها وتقييمها وتوفير المعلومات والبيانات كماً وخصائص من خلال البحوث والدراسات العلمية المتخصصة وذلك من أجل استشراف المستقبل والتنسيق بين الدول العربية في مسوحات الشباب وإعداد مؤشراتها المتفق عليها لأغراض المقارنة والاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

كما دعوا كافة الأطراف إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وطنياً وعربياً وتوفير الدعم اللازم لتفعيل أدوارها في تحقيق الأهداف السكانية والأهداف التنموية للألفية.

وفي مجال الإعلام طالب المشاركون بوضع إستراتيجيات للإعلام السكاني الهادف ونشر المعرفة السكانية الدقيقة وتدعيم الاتجاهات والقيم المواتية لتحقيق الأهداف السكانية.

علاقة السكان بالتنمية

فايزة أحمد مشورة

تعرف كثافة السكان بأنها عبارة عن نسبة السكان في المساحة أي أن كثافة السكان تختلف من مدينة لأخرى وذلك يرجع للعديد من العوامل وأهمها ارتفاع معدل الخصوبة.

وللوقوف على حقيقة الوضع السكاني في اليمن فأننا نجد أن درجة التزاحم تحددها المساحات التي يسكنها العديد من الناس ولو على حساب قلة الخدمات والاحتياجات التي لابد أن يحصل عليها الأفراد من مياه وكهرباء وتعليم...الخ في ظل وجود 400 ألف و 500 تجمع سكاني في اليمن ومثلاً في العاصمة صنعاء يزداد عدد سكان فيها سنوياً بمعدل(505%) مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان المقيمين فيها،وفي المقابل يتزايد عدد السكان في الفئة العمرية (4-15) سنة حيث وصل عدد المساكن في العاصمة(حضر،ريف) من (125-267) مسكناً في عام 2004م إلى حوالي (315,876) مسكناً في عام 2008م ولا شك أن التنمية أساس رخاء الدول ودليل على التقدم والرقي ونقول إن السكان بحاجة إلى التخطيط المنظم والذي يحدد الإمكانيات التي يستطيع بها الفرد المساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية واستخراج كافة الطاقات وقوى المجتمع المحلي وإيجاد الدور الفاعل للأفراد المقيمين في مختلف المساحات لتوفير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الكافية لتغطية حاجة الفرد التي لن تتم إلا بتوفير فرص عمل ووضع مشاريع للتنمية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتركيز على تطور قطاع التعليم في مختلف مراحله وأنواعه.

لست أبالغ حين أؤكد أهمية استثمار العقول البشرية التي تعد من أهم أنواع الاستثمار التنموي ،والانفاق على التعلم ومحو الأمية السبيل الوحيد للتطور والرقي إذا ما تم الاهتمام بالتنمية البشرية والتخفيف من البطالة ،وتنمية المجتمع تحتاج إلى تذليل المعوقات وحل المشكلات السكانية وذلك لن يكون إلا بتأهيل أفراد فاعلين ومنتجين ومشاركين في تنمية المجتمع وخلاصة القول أن النظر إلى تنمية المجتمع يكمن في التغيير الحقيقي للأفراد والنظر إلى قضايا التي يعاني منها السكان بجدية ومتابعة ووضع المشاريع وتنفيذها بتضافر جميع الجهود والعمل المستمر بمصداقية وتحقيق التغير الاجتماعي الكلي في مختلف المجالات.

وفيات الأطفال

د.فهد محمود الصبري

تعتبر الوفيات من أول الظواهر السكانية التي تمت دراستها نظراً لكونها تعتبر مؤشراً ذا دلالة عالية على مقدار التطور الاجتماعي والاقتصادي لشعب من الشعوب،ولكونها من العوامل الأساسية التي تؤثر على الخصوبة وبالتالي على النمو السكاني بشكله الطبيعي (الزيادة الطبيعية)(ينجم عن الفارق الكمي بين الولادات والوفيات,وبالتالي فإن أي تغير في حجم الوفيات يعني تغيراً في النمو السكاني بالزيادة أو النقصان وكذلك في معدل الخصوبة العام ومعدل الخصوبة العمرية.وعادة يجري الفصل بين وفيات المواليد المبكرة (دون الـ 28يوما)وفيات المواليد المتأخرة (بين 28 يوما و365 يوما) وذلك لأن هذه الأخيرة يرجع سببها إلى عوامل خارجية يمكن التحكم فيها والتغلب عليها,في حين أن الوفيات المبكرة ترجع في معظمها إلى عوامل داخلية (وراثية, تشوهات خلقية) يصعب التغلب عليها؟.

ومن أجل استخدام مقاييس الوفاة على النحو الأمثل لإجراء مقارنات دولية وإقليمية ولإعداد الإسقاطات السكانية لابد من إعداد جدول الحياة,وهو عبارة عن جدول عددي يعطي منذ الولادة حتى مرحلة متقدمة من العمر تسلسل الوفيات ضمن جيل أو فوج.

ويمكن الحصول على جدول الحياة باتباع أسلوبين مختلفين:الأول الملاحظة المستمرة لجيل بأكمله (مجموعة الأفراد المولودين في سنة معينة) منذ ولادته وحتى وفاة آخر فرد من هذا الجيل,وتسجيل عدد الوفيات على مر السنوات.

بعد ذلك تحسب معدلات الوفاة حسب العمر في السنة ثم تحول إلى معدلات بقاء على قيد الحياة بين عمرين متتاليين بفاصل سنة أو خمس سنوات (مقياس الجيل) .

والثاني الملاحظة الآنية لكافة الأجيال خلال سنة معينة وحساب معدلات الوفيات حسب فئة العمر والنوع لكل مجموعة من الأجيال (مقياس الفترة),ثم تحويل المعدلات إلى معدلات بقاء على قيد الحياة بين عمرين متتاليين بفاصل خمس سنوات,وعادة ما تحسب هذه المعدلات لكل مائة ألف من السكان,ويجب الإشارة إلى عدة من جوانب منها..إن أقل وفيات هو خمس وفيات لكل ألف من السكان خلال العام يكون معدل الوفاة مرتفعاً جداً بعد الولادة(وفيات الرضع) يهبط هذا المعدل إلى أقل مستوى له بين عمر الـ 5 سنوات والـ 50 سنة (أقل من 2 في الألف) يعود معدل الوفاة للارتفاع بعد سن 50 أولاً بصورة بطيئة ثم بصورة متسارعة تؤثر في مستوى الوفيات بدرجة كبيرة على مستوى وفيات الرضع,حيث أن وفيات الرضع العالي أكبر من أي فئة أخرى كما أن عدد هذه الفئة العمرية أكبر من عدد أي فئة عمرية أخرى كما يعود سبب ارتفاع وفيات الرضع في البلدان النامية إلى ضعف العناية الصحية بعد الولادة ولا سيما النظافة,والمستوى الصحي لرضاعة الطفل ورعاية المولود وتلوث مياه الشرب التي يمكن أن تؤدي إلى أمراض الجهاز الهضمي والجفاف وبالتالي الوفاة وكذلك الإنجاب للأمهات صغيرات السن أو فوق سن 35 سنة وهناك أسباب أخرى كثيرة مثل سوء التغذية عند الأم والأمراض الأخرى المنتشرة في البلدان النامية والفقيرة والتي تنتشر فيها الأمية بشكل كبير.

من هذا كله يمكن القول أن معدل الوفيات يكاد يكون انعكاساً لمستوى الخدمات الصحية والتعليم والفقر وكل هذه الأسباب يمكن التحكم فيها بمعنى أن معدل الوفيات يمكن أن تكون أقل بكثير مما هي عليه اليوم في أي مجتمع من المجتمعات النامية.

برنامج التحويلات النقدية المشروطة لدعم وتشجيع تعليم الفتاة مبادرة تستحق التعميم

البرنامج ينفذ لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من اليمن

صنعاء/ بشير الحزمي:

نفذ قطاع تعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم والتعاون والشراكة مع المانحين والبنك الدولي من خلال مشروع تطوير التعليم الأساسي خلال الفترة الماضية برنامج التحويلات النقدية المشروطة لدعم وتشجيع تعليم الفتاة وذلك في محافظة لحج كمرحلة أولى ثم في محافظة الحديدة كمرحلة ثانية.

ويهدف البرنامج الذي ينفذ لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط ولأول تجربة في اليمن إلى حصول الفتيات على التعليم والاستمرار حتى نهاية المرحلة التعليمية،ومن أجل تحقيق هذا الهدف يقوم البرنامج بمنح الطالبات اللاتي يحققن الشروط حافزاً مالياً لمساعدتهن على شراء الأدوات والمستلزمات الدراسية من دفاتر وأقلام وحقائب وزي وخلافه كجزء من نفقات التعليم.

وقد أوضحت الأخت/ فتحية الشوافي مدير عام الدراسات والمتابعة والتقييم بقطاع تعليم الفتاة مديرة المشروع أن من شروط البرنامج لحصول الفتاة على الحافز المالي هو حضورها للمدرسة لتلقي التعليم وبنسبة انضباط لا تقل عن80%بشرط التزام الفتاة في التعليم وتلقيها للدروس وعدم التسرب من المدرسة.

وقالت بأن من شروط البرنامج أيضاً أن تقوم جهة محايدة بتسليم المبالغ للفتيات أو لأهاليهن بحسب الآلية المعتمدة وبما يضمن الشفافية في الصرف والاستفادة المباشرة للفتيات من هذه المبالغ التي تدفع للفتاة من خلال وحيها المختار (الأم والأب) على دفعتين الأولى عند الدخول للمدرسة والثانية في نهاية الفصل الدراسي.

وأشارت إلى أن البرنامج وخلال تجربة التنفيذ الأولى في محافظة لحج والثانية في محافظة الحديدة قد حقق نجاحاً كبيراً والذي عكس نفسه في تدفق أعداد كبيرة من الطالبات إلى المدارس للإلتحاق بالتعليم في المناطق التي تم استهدافها.

وأوضحت بأنه في محافظة لحج الذي بدأ تنفيذ البرنامج فيها خلال العام2007م/2008م في ثلاث مديريات تتضمن (8) مدارس تم توسع ليشمل كافة مديريات المحافظة البالغة 15مديرية ولتستفيد من البرنامج نحو ستة وعشرين ألف طالبة في مئتين وستة عشرة مدرسة تسلم الحافز المالي فيها أم الطالبة.

فتحية الشوافي

أما في محافظة الحديدة.. والتي بدأ تنفيذ البرنامج فيها هذا العام فقد تم البدء بأول حرف فيها الشهر الماضي وذلك في 66 مدرسة منها 33 مدرسة المتسلم فيها الوحي أب الفتاة و33 مدرسة المتسلم الوحي أم الفتاة،حيث تستلم المبالغ فيها لصالح الفتيات الملتحقات بالمدارس للتعليم.

وقالت بأنه وفي محافظة الحديدة عمل البرنامج في 34 مدرسة تحكم بمعنى أنه يتم فيها قياس الأثر للبرنامج لمعرفة مدى الاستفادة من المبالغ المصروفة من قبل البرنامج عبر بنك التسليف الزراعي لوالد أو والدة الفتاة لصالح الفتاة نفسها ومعرفة مدى التحاق الفتيات واستمرارهن في الدراسة.

ونوهت بأنه قد تم النزول الميداني من قبل قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم وفريق التحويلات النقدية المشروطة وبنك التسليف الزراعي المخول بصرف المبالغ إلى العديد من المناطق المستهدفة للإشراف على عملية الصرف والتقييم وقياس الأثر لمعرفة مدى تحقق الأهداف المرجوة من هذا البرنامج.

وأعربت عن أملها في تعميم البرنامج في القريب العاجل ليشمل عموم محافظات الجمهورية وذلك لما حققه من نجاحات كبيرة في التجربتين المنفذة في محافظتي لحج والحديدة،وما لوحظ من تدفق أعداد كبيرة من الطالبات إلى المدارس في المناطق المستهدفة على إثر تنفيذ هذا البرنامج.

ودعت كل الأباء والأمهات إلى عدم التردد في الدفع ببناتهم إلى المدارس لتلقي التعليم والحرص على إبقائهن حتى نهاية المراحل التعليمية وذلك لما له من أهمية كبرى وفائدة عظيمة للفتيات أنفسهن ولأهاليهن وأسرهن ومجتمعهن بشكل عام.